

Distr.: General
27 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 101 (و) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الثانية عشرة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعها الثاني والخمسين في ليبرفيل في الفترة من 22 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، واجتماعها الثالث والخمسين في ياوندي في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه 2022. وقدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بوصفه أمانة اللجنة، الدعم في تنظيم هذين الاجتماعين، وذلك عقب تخفيف القيود التي فرضتها الدول الأعضاء بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وواصلت اللجنة توفير منتدى للدول الأعضاء فيها من أجل استعراض ديناميات السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وتحديد التحديات المشتركة، وتقديم مقترحات للتصدي للتهديدات المحددة المحدقة بالسلام والاستقرار الإقليميين.

وخلال الاجتماعين، أبرزت اللجنة استمرار الجماعات المسلحة في أنشطتها غير المشروعة داخل عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك استغلال الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في تمويل تلك الجماعات، والروابط المزعومة القائمة بين البعض من هذه الجماعات والمنظمات الإرهابية الدولية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

220822 100822 22-11811 (A)



وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تقييم أثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا، وقدمت المزيد من التوصيات لأجل تعزيز قدرة المنطقة على الصمود والتأهب للصدمات المناخية، ووضع استراتيجية إقليمية للتصدي لآثار تغير المناخ على السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

ولاحظت اللجنة، خلال اجتماعها الثالث والخمسين، تزايد خطاب الكراهية وأثره على السلام والأمن، بما في ذلك الكيفية التي أدى بها هذا الخطاب إلى العنف وانعدام التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المحلية. وشجعت اللجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي على مواصلة جهودهما من أجل توعية السكان، ولا سيما الجهات الفاعلة السياسية، بهذا التهديد المتزايد.

وقبيل الاجتماع الثالث والخمسين للجنة، عقدت ندوة دولية في ياوندي يومي 23 و 24 أيار/مايو 2022 للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء اللجنة. وكان موضوع الندوة: "السلام والأمن في وسط أفريقيا: نظرة لماضي ومستقبل 30 عاماً قضتها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في خدمة الدبلوماسية الوقائية". وأجمعت اللجنة على التوصية بضرورة تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية من أجل التصدي للتهديدات الأمنية المستمرة التي لها أثر غير مباشر على مناطق أخرى، منها غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والبحيرات الكبرى وخليج غينيا.

وفي الاجتماعين كليهما، اعتمدت اللجنة إعلانات وزارية دعت فيها الدول الأعضاء والجهات الشريكة الدولية إلى دعم عملية الانتقال السياسي في تشاد. وخلال الاجتماع الثالث والخمسين، اعتمدت اللجنة إعلاناً وزارياً بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل دعم جهود هذا البلد الهادفة إلى تحقيق السلام والأمن، وإعلاناً للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء اللجنة.

أولا - مقدمة

- 1 - شجعت الجمعية العامة، في قرارها 60/76 المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا"، اللجنة على مواصلة تطوير أوجه التعاون والتآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأعادت تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغرض تخفيف حدة التوترات والنزاعات في وسط أفريقيا وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام في المنطقة دون الإقليمية.
- 2 - وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة عن ارتياحها لما يقدمه الأمين العام من دعم للجنة، وعن تقديرها للدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بوصفه أمانة اللجنة. ورحبت الجمعية بنتيجة الاستعراض الاستراتيجي للمكتب، وشجعت بقوة الدول الأعضاء في اللجنة والجهات الشريكة الدولية على دعم عمله. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة اللازمة للجنة بما يكفل نجاح اجتماعاتها العادية. وأهابت بالأمين العام أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السابعة والسبعين، تقريراً عن تنفيذ القرار 60/76.
- 3 - ويُقدّم هذا التقرير استجابة للطلب المذكور أعلاه، وهو يغطي الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى حزيران/يونيه 2022.

ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة

- 4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة اجتماعين. الاجتماع الثاني والخمسون للجنة عُقد في ليرفيل، في الفترة من 22 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. والاجتماع الثالث والخمسون للجنة عُقد في ياوندي في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه. وشاركت في الاجتماعين جميع الدول الأعضاء في اللجنة، وهي أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.
- 5 - وفي كلا الاجتماعين، شارك ممثلون عن الكيانات التالية بصفة مراقب: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، ومركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.
- 6 - وشاركت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية بصفة مراقب في الاجتماعين الثاني والخمسين والثالث والخمسين: مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وشارك مكتب المنسق المقيم في غابون في الاجتماع الثاني والخمسين، فيما شارك مكتب المنسق المقيم في الكاميرون في الاجتماع الثالث والخمسين.

7 - وفي الفترة الفاصلة بين 10 و 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قام مكتب اللجنة بزيارة ميدانية إلى تشاد لجمع معلومات مباشرة عن العملية الانتقالية في البلد، وعن الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما الجهود التي تبذلها الجهات الشريكة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل محاربة الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والجماعات المنشقة عنها، ومن أجل تعزيز التماسك الاجتماعي.

8 - وفي الفترة الفاصلة بين 28 و 31 آذار/مارس 2022، قام مكتب اللجنة ببعثة ميدانية إلى بوجومبورا، بوروندي، لزيارة المركز المسؤول عن إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن سياق تنفيذ اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا). وناقش الوفد تفعيل اللجنة الوطنية والتصديق على الاتفاقية.

ألف - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا

9 - في الاستعراض الجيوسياسي الذي قدمته مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خلال الاجتماعين، تم تسليط الضوء على التطورات الرئيسية المستجدة في المنطقة دون الإقليمية والمتصلة بالسلام والأمن والتحديات المستمرة، وعلى تحديد التهديدات الجديدة التي تواجه الاستقرار، مثل انتشار الأسلحة، وتداول الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، ووجود الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، والإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك أنشطة الجماعات التابعة لبوكو حرام والمنشقة عنها في حوض بحيرة تشاد. وفي الاجتماع الثالث والخمسين، جرى التشديد أكثر على أثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا وعلى مسألة خطاب الكراهية من خلال الاستخدام الضار لشبكات التواصل الاجتماعي. وتم أيضا تسليط الضوء على الجرائم عبر الوطنية، من حيث أنها تؤثر بشكل متزايد على المنطقة ويلزم التصدي لها من خلال التعاون الأفريقي.

10 - وقد تزامن الاجتماع الثالث والخمسون مع الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للجنة، الذي تميز بسلسلة من الأنشطة، منها تنظيم ندوة علمية رفيعة المستوى عن موضوع "السلام والأمن في وسط أفريقيا: نظرة لماضي ومستقبل 30 عاما قضتها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في خدمة الدبلوماسية الوقائية"، نوقشت فيها سلسلة من المسائل المتصلة بالسلام والأمن في وسط أفريقيا.

11 - وبعد أن لاحظت الدول الأعضاء أن الإرهاب لا يقتصر على حوض بحيرة تشاد، وتبادلت الآراء بشأن الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة دون الإقليمية، شددت على ضرورة تنفيذ استراتيجيات متعددة الأبعاد لمنع الإرهاب ومكافحته، تشمل عناصر عسكرية وإنسانية ودبلوماسية، مع العمل في الوقت نفسه على معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

12 - وخلال الاجتماع الثاني والخمسين، لاحظت اللجنة الجهود المبذولة من أجل إقامة حوار وطني شامل في تشاد، رغم التحديات المتصلة بانضمام جميع أصحاب المصلحة إلى عملية الحوار، وأحاطت علما بالجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية التشادية من أجل تعزيز النظام الدستوري والحفاظ على الاستقرار والأمن في البلد، وبالنتائج التي تحققت في تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية بمجالاتها الثلاثة ذات الأولوية، وهي: (أ) تعزيز الأمن والدفاع؛ (ب) وتنظيم الحوار الوطني وتوطيد السلام والوحدة الوطنية؛ (ج) وتعزيز

الحكومة الرشيدة وسيادة القانون. وتناولت المناقشات أيضا عمل الكيانات المسؤولة عن تنظيم الحوار الوطني الشامل، ولا سيما اللجنة المنظمة للحوار الوطني الشامل واللجنة الفنية الخاصة المعنية بمشاركة الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية في الحوار الوطني الشامل.

13 - وخلال الاجتماع الثالث والخمسين، لاحظت اللجنة التطورات الإيجابية المستجدة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك انخراط تشاد المتواصل في تعزيز الاستقرار الداخلي، والتقدم الذي أحرزته السلطات الانتقالية في البلد استعدادا للحوار الوطني الشامل المقبل. ومن المقرر أن يشمل هذا الحوار الجهات الفاعلة السياسية، والجماعات السياسية العسكرية، ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في العملية الانتقالية داخل تشاد.

14 - وفي الجلسة نفسها وعقب إحاطة قدمها ممثل تشاد، لاحظت اللجنة أنه يتعين على السلطات الانتقالية في تشاد وعلى الجماعات السياسية العسكرية المشاركة في مشاورات الدوحة السابقة للحوار، في قطر، أن تعطي الأولوية للمصالحة من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة. وشدد ممثل تشاد على ضرورة العناية بتنفيذ استنتاجات الاجتماع الثالث لمنتدى حكام حوض بحيرة تشاد للتعاون الإقليمي على تحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة، الذي عقد في ياوندي يومي 4 و 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأجرى المنتدى تقييما للحالة الإنسانية والأمنية في حوض بحيرة تشاد؛ وللتقدم المحرز في تنفيذ مبادرات تحقيق الاستقرار؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومساهمة المجتمع المدني في جهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها السلطات التشادية في حوض بحيرة تشاد. وتوجّه ممثل تشاد إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وإلى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى بالشكر على ما يقدمونه من دعم.

15 - وأصدر الوزراء ورؤساء الوفود إعلانين: أحدهما في ليرفيل، في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أثبتوا فيه على العملية الانتقالية في تشاد وعلى جهود السلطات التشادية، والآخر في ياوندي، في 3 حزيران/يونيه 2022، جددوا فيه دعمهم للعملية الانتقالية في تشاد، ودعوا إلى ضرورة أن يستوعب الحوار الوطني كل الأطراف.

16 - وخلال الاجتماع الثاني والخمسين، سلط ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى الضوء على الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولتعزيز الاستقرار المؤسسي، وحماية النظام الدستوري، وتعزيز الديمقراطية، وذلك على الرغم من استمرار حالة انعدام الأمن العائدة إلى أنشطة الجماعات المسلحة. وذكر أنّ تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك أثرها على الوضع الاقتصادي والإنساني، والهجمات على مؤسسات الدولة وعلى السكان المدنيين والمنظمات الإنسانية هي أمور مازالت تشكل تحديا. ورحبت الدول الأعضاء بإعلان رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى وقف إطلاق النار وإنشاء لجنة تحضيرية للحوار الجمهوري الشامل.

17 - وخلال الاجتماع الثالث والخمسين، أبرز ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى أولويات البلد، التي تشمل الجهود المبذولة من أجل التصدي للجريمة العابرة للحدود وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وشدد على أن الحفاظ على السلامة الإقليمية الوطنية هو محور الإجراءات التي يتخذها البلد. ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من الوضع السائد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وضعت السلطات المصالح العليا للبلد وشعبه فوق كل الاعتبارات السياسية، وذلك من خلال تنظيم الحوار الجمهوري، الذي عقد في بانغي، في الفترة من

21 إلى 27 آذار/مارس 2022. ودعت اللجنة جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق السياسي، ولا سيما الجماعات المسلحة التي انسحبت منه، إلى تتحية خلافاتها جانبا، ووقف جميع الأعمال العدائية، والعودة إلى عملية السلام والحوار. ودعوا أيضا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع أصحاب المصلحة الآخرين إلى زيادة الاستثمار في تدابير بناء الثقة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قنوات اتصال مفتوحة مع الأحزاب السياسية المعارضة. وأصدرت اللجنة إعلانا أكدت فيه من جديد دعمها لجهود السلام والمصالحة الوطنية والتعمير التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

18 - وخلال الاجتماع الثاني والخمسين، أشارت الدول الأعضاء إلى أن هناك حاجة إلى تخصيص موارد مالية وبشرية كافية لدعم دول المنطقة دون الإقليمية في تفعيل منظومة السلامة والأمن البحريين داخل خليج غينيا، المعروفة أيضا باسم هيكليّة ياوندي، ولاحظت اهتمام مجلس الأمن بمسألة الأمن البحري في خليج غينيا، وشجعت غابون على اغتنام فرصة عضويتها غير الدائمة في المجلس لتعزيز الجهود المبذولة من أجل معالجة انعدام الأمن البحري في المنطقة.

19 - وفي الجلسة نفسها، لاحظت اللجنة أن سان تومي وبرينسيبي قد أجرت انتخابات رئاسية في 18 تموز/يوليه 2021، شارك فيها 19 مرشحا. وعقدت جولة ثانية، في 5 أيلول/سبتمبر 2021، بين كارلوس فيلا نونفا، المدعوم من حزب العمل الديمقراطي المستقل، وغيليرمي بوسير دا كوستا، المدعوم من حركة تحرير سان تومي وبرينسيبي - الحزب الديمقراطي الاجتماعي. ووفقا للنتائج الرسمية، فاز السيد فيلا نونفا في الانتخابات بنسبة 58 في المائة من الأصوات. وبلغت نسبة المشاركة في الجولة الثانية حوالي 65 في المائة. وأشادت اللجنة بإجراء انتخابات سلمية وبالاتصال السلمي للسلطة في سان تومي وبرينسيبي.

20 - وخلال الاجتماع الثالث والخمسين، ناقشت اللجنة التحديات السياسية والأمنية في المنطقة، بما في ذلك التوترات المتصاعدة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشجعت اللجنة على إجراء مناقشات ثنائية بدعم إقليمي لأجل إيجاد حل سلمي.

باء - مكافحة التطرف العنيف والإرهاب في وسط أفريقيا

21 - خلال الاجتماع الثاني والخمسين للجنة، قدم ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد إحاطة إلى اللجنة عن حالة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وخلال الاجتماع الثالث والخمسين، سلط ممثل اللجنة الضوء على التحديات المستمرة المتصلة بالتنسيق والرصد والإبلاغ، وأيضا على التفاعل المعقد بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والأمم المتحدة والكيانات غير التابعة للأمم المتحدة، ومنندى حكام حوض بحيرة تشاد للتعاون الإقليمي على تحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

22 - وفي كلا الاجتماعين، أوصت اللجنة بتعزيز التعاون بين اليونسكو ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجهات الشريكة الأخرى حتى يتم حشد الوسائل اللازمة لمنع التطرف العنيف والإرهاب، ولا سيما من خلال توفير تزويد الشباب بالتعليم والتدريب.

23 - وخلال الاجتماع الثالث والخمسين، لاحظت اللجنة الجهود التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والتقدم المحرز في مكافحة الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والجماعات المنشقة عنها، من خلال

النتائج المشتركة للعمليات العسكرية الوطنية والثنائية والإقليمية. ووفقا للقوة المشتركة، شهدت الحالة الأمنية في منطقة عملياتها تحسنا خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عملية سلامة البحيرة، التي كانت تهدف إلى طرد الإرهابيين والمنتسبين إليهم من جيوبهم في جميع المواقع البرية، فضلا عن ملاحقتهم حتى قواعدهم الموجودة في جزر بحيرة تشاد. ولا تزال الصعوبات قائمة فيما يتعلق بعدم كفاية المركبات المدرعة، ومعدات التخلص من الذخائر المتفجرة، ومعدات المراقبة، والطائرات بدون طيار، ومعدات الاتصالات.

24 - وأوصت اللجنة بأن تدعو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الدول الأعضاء إلى أن تستعرض وتعتمد بسرعة خطة عمل بشأن الاستراتيجية الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن مكافحة الإرهاب. ودعت اللجنة أيضا الدول الأعضاء إلى تكثيف التعاون الثنائي وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومجتمعية لاحتواء التطرف العنيف.

جيم - التشجيع على نزع السلاح في وسط أفريقيا

25 - أحاطت اللجنة علما بالجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا من أجل إشراك الدول الأعضاء في مبادرات نزع السلاح، بما في ذلك في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون، مع التشديد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الإجراءات المتصلة بتحديد الأسلحة الصغيرة. واتفقت الدول الأعضاء على ضرورة الحرص جماعيا على التنفيذ الفعال لاتفاقية كينشاسا، التي أصبح ثمانية من أعضاء اللجنة أطرافا فيها، ولمعاهدة تجارة الأسلحة، ومدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية كينشاسا أو التي لم تودعها بعد لدى الأمين العام على أن تفعل ذلك.

دال - الترحال الرعوي وانعدام الأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا

26 - ما زال الترحال الرعوي عبر الحدود في وسط أفريقيا يشكل مصدر قلق للجنة. ففي الاجتماعين كليهما، تبادلت عدة دول أعضاء تجاربها في مجال الترحال الرعوي عبر الحدود، حيث أعربت تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو عن قلقها إزاء تزايد المواجهات العنيفة بين المزارعين والرعاة، بما في ذلك نتيجة لتوطين الرعاة في أماكن يقطنها عادة المزارعون، وعدم كفاية أطر الحوكمة، وغياب الأطر القانونية أو تقادم هذه الأطر، ووجود جماعات مسلحة على طول ممرات الترحال الرعوي. وخلال الاجتماع الثالث والخمسين للجنة، دعت تشاد إلى المبادرة في الوقت المناسب باعتماد وتصديق البروتوكول الإقليمي المتعلق بالترحال الرعوي عبر الحدود، الذي أعدته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

هـ - الأمن البحري في خليج غينيا

27 - قدم مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا معلومات مستكملة عن القرصنة البحرية، وسلط الضوء على انخفاض عدد الحوادث الأمنية منذ بداية عام 2022. ودعت اللجنة الدول الأعضاء فيها إلى إنشاء سلطاتها المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن الأمن البحري لتكون بمثابة

جهات تنسيق وطنية لتنفيذ بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن استراتيجية تأمين المصالح الحيوية في البحر (بروتوكول كينشاسا).

28 - وحث مركز التنسيق الأقاليمي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تشجيع تبادل المعلومات بين المراكز البحرية العاملة التابعة للجماعة وتفعيل المنطقة البحرية ألف، التي تشمل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو، وذلك في أقرب وقت ممكن من أجل استكمال هيكل الأمن البحري. وشدد أيضا على أهمية تعزيز وجود وحدات جوية في المجموعة البحرية داخل المنطقة البحرية دال، التي تغطي الكاميرون وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي.

29 - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معلومات مستكملة عن اتجاهات القرصنة البحرية ولمحة عامة عن الأنشطة المنفّذة والمقرّرة في إطار الجهود الرامية إلى معالجة انعدام الأمن البحري. وأبلغ أيضا عن أثر اتجاهات القرصنة على اقتصادات الدول الساحلية. وتشير تقديرات دراسة أجراها المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بعنوان "قرصنة خليج غينيا: تحليل للتكاليف العائدة على الدول الساحلية"، إلى أن القرصنة تكلف اقتصادات دول خليج غينيا ملياري دولار سنويا.

30 - وأبرزت اللجنة الحاجة إلى تحسين إنفاذ القانون في وسط أفريقيا. ودعت الدول الأعضاء التي لم تتم بعد بتكييف إطارها القانوني إلى أن تبرم اتفاقات نقل لتيسير مقاضاة ومحاكمة القرصنة المقبوض عليهم في البحر. ودعت أيضا إلى بذل جهود وقائية داخل المجتمعات المحلية للمساعدة في تحسين الأمن البحري.

واو - المناخ والسلام والأمن

31 - خلال الاجتماع الثالث والخمسين، لاحظت اللجنة المبادرات والمخاطر والآفاق المتصلة بمسألة المناخ والسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وعرض مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الأهداف والنتائج الأولية لمشروعه المتعلق بالمناخ والسلام والأمن، الذي أطلق استجابة للدعاء الذي وجهته، خلال الاجتماع التاسع والأربعين للجنة في لواندا، الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل أن يدعم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود التي تبذلها هذه الدول لمعالجة انعدام الأمن الناجم عن تغير المناخ والبيئة. وأوصت اللجنة كذلك بإنشاء اتحاد دون إقليمي لأصحاب المصلحة الرئيسيين بغية تنسيق الجهود تحت قيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

32 - وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة الحاجة إلى القيام بدعوة مشتركة لأجل الحفاظ على الغابات الاستوائية في حوض الكونغو، التي تشكل أكبر بالوعة كربون صافية متبقية على هذا الكوكب، والتي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية وللعالم بأسره. وأيدت اللجنة فكرة التعويض لمصالح بلدان حوض الكونغو كمقابل للحفاظ على المحميات الغابية.

33 - وخلال الاجتماع الثاني والخمسين، حثت اللجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها على أن تضع وتتخذ، بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، استراتيجية إقليمية بشأن تغير المناخ بغية الوقاية والحد من المخاطر الأمنية المتصلة بآثار تغير المناخ، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز قدرة السكان على الصمود.

34 - وشجعت اللجنة كذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الاشتراك في الدعوة لدى الدول الأعضاء إلى الحصول على تعويضات مجزية من المجتمع الدولي، ولا سيما من أكبر الجهات المسببة للانبعاثات، وذلك وفقا للالتزامات المتعهد بها في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وحثت اللجنة أيضا المكتب والجماعة على أن يضعوا، بالتعاون مع الدول الأعضاء، برنامجا إقليميا موسعا لمكافحة إزالة الغابات والتشجيع على إعادة التحريج في وسط أفريقيا حتى يتم الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي.

زاي - حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

35 - شدد المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا على وجود أزمات شتى مستمرة لازالت تؤثر على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية. وتشمل هذه الأزمات عنف الجماعات المسلحة والإرهابية، التي ما زلت ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين، ولا سيما في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون.

36 - ولاحظت اللجنة ما أحرز في جميع الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية من تقدم في توطيد الديمقراطية، ولا سيما الضمان القانوني للحقوق والحريات الأساسية، وإجراء انتخابات سلمية ودورية، وإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية، وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد، وبذل جهود في مجال التصدي لتداول الأسلحة الصغيرة.

37 - ولاحظت اللجنة أيضا الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق التوقيع والتصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛ وتعزيز سيادة القانون وفتح المجال الديمقراطي؛ والتصدي للفساد ولإفلات من العقاب؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة؛ واتخاذ الإجراءات للحد من أوجه عدم المساواة؛ ومنع خطاب الكراهية في وسط أفريقيا. ولكن على الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات تحتاج إلى معالجة.

حاء - المرأة والسلام والأمن

38 - خلال الاجتماع الثاني والخمسين، قدمت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إحاطة إلى اللجنة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وركزت على تحليل التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ القرار، مع مراعاة الاتجاهات الجديدة والتحديات الناشئة التي طرأت في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

39 - وأوضحت لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن ثمانية من الدول الأعضاء فيها، وهي أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغابون والكاميرون والكونغو، لديها خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وأن ثلاث دول أعضاء - هي تشاد وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية - بصدد وضع هذه الخطط. وشددت أيضا على ضرورة مساعدة هذه الدول الثلاث على وضع خطط عملها الوطنية.

40 - ولاحظت اللجنة أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بصدد إنشاء شبكة إقليمية من الوسيطات بمشاركة من الجمعيات النسائية في وسط أفريقيا؛ غير أن الشبكة الإقليمية تحتاج إلى دعم لبناء القدرات في مجال الحوار المجتمعي والتجارة عبر الحدود.

- 41 - وأوصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تنفذ الدول الأعضاء بالكامل خطط عملها الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وتشرك المرأة بفعالية في عملية صنع القرار على جميع المستويات.
- 42 - وخلال الجلستين الثانية والخمسين والثالثة والخمسين، استمعت اللجنة إلى إحاطة عن المناخ والسلام والأمن وعن أثر تغير المناخ على المرأة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالمساواة الإنسانية.

طاء - أثر خطاب الكراهية على السلام والأمن في وسط أفريقيا

43 - لاحظت اللجنة أن خطاب الكراهية كان سائدا في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، وأشادت بالمبادرات الجارية التي تنفذها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء من أجل التصدي لهذا الخطاب. ورحبت تحديدا بعقد منتدى إقليمي في دوالا، الكاميرون، في الفترة من 26 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، من أجل زيادة وعي وسائل الإعلام وبناء قدراتها على منع ومعالجة النزاعات المرتبطة بخطاب الكراهية.

44 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للمبادرات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وشركاؤهما، من خلال تنظيم مننديات للتوعية بالأثر السلبي لخطاب الكراهية في الدول الأعضاء، وشجعتهم على مواصلة الزخم الذي تولّد حتى يتم بلوغ الهدف المتمثل في وضع استراتيجية إقليمية لمنع هذه الظاهرة ومكافحتها في وسط أفريقيا. ودعت اللجنة إلى عقد منتدى إقليمي بشأن هذه المسألة لوزراء الاتصالات والإعلام في وسط أفريقيا، وذلك وفقا للاقتراح الذي قدمه وزير الاتصال والإعلام في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال منتدى إقليمي، عُقد في بانغي في الفترة من 26 إلى 29 نيسان/أبريل 2022، من أجل زيادة وعي الجهات الفاعلة في وسائط الإعلام الرقمية وبناء قدرتها على منع ومعالجة النزاعات المرتبطة بخطاب الكراهية.

45 - ولاحظت اللجنة أيضا أنه من المقرر عقد مننديين آخرين: أحدهما لمنظمي وسائط الإعلام والاتصال، في نجامينا وفي موعد يحدد لاحقا؛ والآخر لجميع أصحاب المصلحة من وسائل الإعلام، في كينشاسا خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 25 حزيران/يونيه 2022. وتم في الاجتماع الأخير اعتماد مشروع استراتيجية وخطة عمل إقليميين بشأن انخراط وسائط الإعلام في وسط أفريقيا في منع ومكافحة خطاب الكراهية. وشجعت اللجنة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على مواصلة العمل معا لعرض مشروع استراتيجية إقليمية على الدول الأعضاء تكفل منع ومكافحة خطاب الكراهية في وسط أفريقيا.

ثالثا - استنتاجات وتوصيات الندوة العلمية الدولية التي عقدتها اللجنة

46 - أعربت اللجنة عن تقديرها لحكومة الكاميرون على مبادرتها في مجال الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء اللجنة. وأحاطت أيضا علما باستنتاجات وتوصيات الندوة العلمية التي أسهمت، طوال 30 عاما من وجود اللجنة ومن إنشاء مؤسسات من قبيل المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وأجهزته وآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، في إقامة سلام دائم داخل المنطقة دون الإقليمية.

47 - وطلبت اللجنة إلى الدول الأعضاء وإلى شركائها تقديم الدعم اللازم للاستمرار في تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على الجهود والإجراءات المشتركة لرصد المسائل المتصلة بالسلام والأمن.

48 - وشارك في الندوة خبراء علميون وباحثون وممثلون عن ثمان دول أعضاء، هي أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون والكاميرون والكونغو. وأكدت الندوة من جديد، في استنتاجاتها، أن اللجنة تظل أداة مفيدة بالنسبة للدول الأعضاء، وشددت على ضرورة زيادة التركيز على الأمن البشري وعلى تنشيط اللجنة.

49 - ولاحظت اللجنة الحاجة إلى مواءمة ولايتها مع ولاية مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية. ولاحظت اللجنة أيضا أنها لا تزال بمثابة أداة أساسية للانخراط في الدبلوماسية الوقائية النشطة، وهي ستواصل النهوض بولايتها بفعالية إذا ما تم تمويلها بطريقة مستدامة.

رابعاً - المسائل الإدارية والمالية

50 - استعرضت اللجنة الحالة المالية لصندوقها الاستئماني، وأشارت إلى إعلان ليبرفيل المعتمد في عام 2009، وأعربت عن قلقها بشأن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء. وكررت اللجنة مناشدتها الدول الأعضاء أن تقدم مساهماتها، وأشارت إلى أن الدول الأعضاء ملزمة بتقديم الحد الأدنى للمساهمة السنوية المحددة بمبلغ 10 000 دولار، وحثتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

51 - لا تزال لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا تشكل منبرا هاما للحوار والتعاون بشأن التصدي للمخاطر والتهديدات المشتركة التي تواجه السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. ولا تزال المنطقة دون الإقليمية تواجه تحديات مستمرة لاستقرارها مع ظهور تهديدات جديدة، منها انتشار خطاب الكراهية. وأنا أرحب باهتمام الدول الأعضاء بالتصدي جماعيا لتلك التحديات، حسب ما اتضح من المناقشات المفتوحة التي جرت خلال الاجتماعين الثاني والخمسين والثالث والخمسين للجنة.

52 - إن تكرار واستفحال خطاب الكراهية والبيانات التي تحرض على العنف قد ظهرا كأحد الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء، لا سيما ضمن سياق يتسم بالفعل بالتوترات الاجتماعية والسياسية وبالمعلومات المضللة وبالتضليل. وأنا أشجع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة خطاب الكراهية وحشد الدعم للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا من أجل استراتيجية دون إقليمية لمنع ومكافحة خطاب الكراهية في وسائط الإعلام.

53 - وأشجّع كل الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية على تكثيف تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

54 - وأرحب بالتزام الدول الأعضاء والجهات الشريكة الإقليمية والدولية بمواصلة جهودها لدعم الانتقال السياسي في تشاد وتوطيد أسس السلام الدائم في البلد من خلال الدعم المتعدد الأوجه، ومنه المساعدة المالية. كما أنّ الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى يبعث على القلق، وأنا أثنى على اللجنة التي سلّمت بأنه لا يمكن التغلب على دورات العنف في البلد، التي لها عواقب بعيدة المدى تتجاوز الحدود الوطنية، إلا من خلال جهودنا الجماعية. لذا، هناك حاجة إلى تعزيز الأمن والتعاون عبر الحدود من أجل دعم عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكافحة الجماعات المسلحة. وأحث جميع أصحاب المصلحة على التنفيذ الكامل لخريطة الطريق المشتركة بشأن السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وللاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019.

55 - ولا يزال يساورني قلق عميق إزاء تزايد أنشطة الجماعات المسلحة، وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، والإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في حوض بحيرة تشاد، وكلها أمور لا تزال تشكل تهديدا للأمن البشري وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعيق التكامل دون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، لا يزال الاتجار بالأسلحة وتداولها بصورة غير مشروعة يشكلان تهديدا طاعيا على الأمن في المنطقة دون الإقليمية. لذلك، أحث الدول الأعضاء على معالجة تلك الشواغل جماعيا من خلال الاستمرار في الالتزام بتنفيذ الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك عبر التنفيذ الفعال لاتفاقية كينشاسا.

56 - ومما يشجّعني أن الدول الأعضاء في اللجنة قد اعترفت بحالة الطوارئ المناخية وبأثر تغير المناخ على السلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا. وأنا أحث الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا واللجنة إلى الحرص، بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على أن تكون الاستراتيجية الإقليمية للجماعة الاقتصادية بشأن تغير المناخ مراعية للنزاعات، وأن تعالج أثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا، وذلك بغية الوقاية من المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ والحد منها، مع تعزيز قدرة السكان على الصمود. إن منطقة وسط أفريقيا، موطن الغابات المطيرة في حوض الكونغو، هي أهم بالوعة كربون صافية في العالم، وهي منطقة دون إقليمية يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. لذا، أدعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للمنطقة، وذلك أيضا من أجل ضمان الحفاظ على سلامة الغابات المطيرة.

57 - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التحديات الأمنية المتصلة بالرعي والترحال الرعوي تمثل تهديدا للسلام والاستقرار في وسط أفريقيا. وأنا أرحب بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة نحو اعتماد صك قانوني إقليمي لتنظيم تلك المسائل. وأشجع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على اعتماد وتنفيذ هذا الصك في أقرب وقت ممكن، لأنه سيسهم إسهاما كبيرا في منع ومكافحة العنف المتصل بالرعي والترحال الرعوي عبر الحدود. وأكرر تأكيد دعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بهذا الخصوص.

58 - وأثنى على الدول الأعضاء التي وضعت خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وأشجع الدول التي لم تقم بعد بصياغة خطط العمل الوطنية هذه على أن تفعل ذلك. وأكرر دعوتي إلى الدول الأعضاء أن تنظر في إدراج مخصصات ضمن ميزانياتها الوطنية لضمان التنفيذ الفعال للقرار. وأرى أنّ إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا شبكة إقليمية

من الوسيطات في وسط أفريقيا هو من المؤشرات المشجعة، وأدعو الجهات الشريكة الوطنية والدولية إلى تقديم الدعم اللازم لتشغيل هذه الشبكة بفعالية.

59 - إن نقص التمويل لا يزال يشكل تحدياً بالنسبة للجنة. فلا يمكن لهذه الآلية الاستشارية أن تزدهر وتستمر في أداء دورها إلا إذا ضمنت توفر الوسائل اللازمة للانخراط في دبلوماسية وقائية نشطة. لذا، فأني أشجع الدول الأعضاء على مواصلة دفع اشتراكاتها بانتظام إلى الصندوق الاستثماري للجنة. وأشجع كذلك على تحسين مواءمة ولاية اللجنة مع ولاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الجديدة.

60 - وألاحظ الندوة الدولية التي نُظمت للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء اللجنة. وأهنئ حكومة الكاميرون وجميع الدول الأعضاء على المبادرة بالاحتفال بهذه الذكرى، التي أتاحت فرصة لتقييم عمل اللجنة وتراثها. وأنا أمل في أن ترسم استنتاجات الندوة وتوصياتها طريقاً جديداً للجنة حتى تمضي قدماً.

61 - ولا تزال إدارة الانتخابات تشكل تحدياً رئيسياً للمنطقة دون الإقليمية. فمسألة الانتخابات تظل موضع تفكير داخل اللجنة، ولا بد أن تبقى مدرجة على جدول أعمالها نظراً لأهميتها بالنسبة للديمقراطية والسلام والأمن. وخلال الاجتماع الحادي والخمسين للجنة، المعقود في بوجومبورا، بوروندي، في أيار/مايو 2021، أوصت الدول الأعضاء بوضع بروتوكول دون إقليمي بشأن إدارة الانتخابات في وسط أفريقيا، وذلك تمسحاً مع إعلان مالابو بشأن الانتخابات الديمقراطية والسلمية بوصفها وسيلة لتعزيز الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا، المعتمد في الاجتماع الخمسين للجنة المعقود في كانون الأول/ديسمبر 2020. وأنا أرحب بهذه المبادرة وأشجع الدول الأعضاء على مواصلة التفكير بشأن الانتخابات والحوكمة.

62 - وأعرب عن امتناني لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ولمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ولممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس المكتب، على ما يقدمونه للجنة من دعم تقني وإداري ولوجستي فعال. وأثني أيضاً على كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتقديمها إسهامات تخصصية في أعمال اللجنة. وأتطلع إلى مداوات اللجنة واستنتاجاتها في اجتماعها الرابع والخمسين.